

**BANK ACCOUNTING AND ITS RELATIONSHIP TO INTERNATIONAL
ACCOUNTING STANDARDS AND AMENDMENTS TO FINANCIAL
REPORTING STANDARDS IAS/IFRS**

المحاسبة البنكية و علاقتها بالمعايير المحاسبية الدولية و التعديلات على

معايير التقارير المالية IAS/IFRS

***الاسم واللقب: زياد أبو موسى**

أستاذ محاضر قسم — المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي

البريد الإلكتروني: moussaziad74@gmail.com

الاسم واللقب: سعاد الأغا

أستاذ مساعد قسم — جامعة الجزائر 3

البريد الإلكتروني: elagha.souad@yahoo.fr

تاريخ الوصول: 2024/11/13 تاريخ القبول: 2024/11/27 تاريخ النشر على الانترنت: 2024/12/05

ABSTRACT: Through this study, we aim to shed light on corporate accounting and the extent of its relationship with international accounting standards in addition to its impact on the amendments to the international financial reporting standards IAS/IFRS, and in particular to study the most important effects resulting from the transition from the international accounting standard IAS 39 to the financial reporting standard IFRS 09. This study concluded with a set of results, the most important of which is that one of the reasons for the change from IAS 39 to IFRS 09 is the criticism that was largely directed at IAS 39 as a result of the global crisis of 2008, and that this amendment represents a positive step to address the shortcomings and complications recorded. With regard to processing financial instruments, this has led to greater transparency and disclosure of banks' financial statement.

Keywords: bank accounting, international accounting standards.

ملخص: تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على المحاسبة البنكية وعلاقتها بالمعايير الدولية المحاسبية و مدى تأثيرها بالتعديلات في معايير الابلاغ المالي الدولية IAS/IFRS ، و بالأخص دراسة أهم التأثيرات الناتجة عن التحول من معيار المحاسبة الدولية IAS 39 الى معيار التقارير المالية IFRS 09 ، و لقد خلصت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها انه من أسباب التحول من المعيار IAS 39 الى المعيار

IFRS 09 هو الانتقادات التي وجهت بصورة كبيرة للمعيار IAS 39 اثر الازمة العالمية لسنة 2008، كما ان هذا التعديل كان بمثابة خطوة ايجابية لمعالجة النقائص والتعقيدات المسجلة بالنسبة لمعالجة الادوات المالية، و هذا ما ادى الى مزيد من الشفافية و الإفصاح عن البيانات المالية للبنوك.

الكلمات المفتاحية : المحاسبة البنكية ، المعايير المحاسبية الدولية.

مقدمة

يمثل القطاع البنكي أحد الدعامات في المنظومات المالية التي تلعب دور جوهري في نجاح أو فشل الاقتصاد ، ويتم التحقق من صحة وكفاءة الاداء المالي من خلال المراقبة الحاكمة في القطاع البنكي الذي يركز على قدر كافي من الشفافية و المسائلة التي تتبلور في اعداد التقارير المالية، في هذا الخصوص فإن نقاط الضعف في القطاع المالي تشكل تحديات كبيرة في سلوك السياسات النقدية، و يساعد في تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في البنوك على توحيد اسس اعداد البيانات المالية والافصاحات بما يتماشى مع اساليب الإعداد و الإفصاح للبنوك العالمية

لقد تطورت معايير المحاسبة الدولية ومعايير التقارير الدولية بشكل كبير خلال العقود الحالية وجرت عليها عدة تعديلات كثيرة حيث أن صرامة المعايير من شأنها أن تمنع الادارة من استغلال الثغرات في المبادئ المحاسبية لذلك كانت التعديلات مستمرة على مدى هذه السنين لضمان فعالية وكفاءة المعايير والتي يؤدي تطبيقها الى تحسين نوعية المعلومات المحاسبية المقدمة للأطراف المستفيدة وذلك من خلال تقديم معلومات ملائمة قابلة للفهم والمقارنة وذات موثوقية عالية

من خلال ما سبق يمكن صياغة الاشكالية التالية:

ما مدى تأثير المحاسبة البنكية بالمعايير المحاسبية الدولية وتعديلاتها؟

أهداف الدراسة:

✓ التعرف على المحاسبة البنكية.

✓ التعرف على المعايير الدولية المحاسبية.

✓ عرض مختصر لاهم التعديلات على المعايير المحاسبية الدولية و خاصة الانتقال من المعيار الدولي IAS 39 و اصدار المعيار IFRS 09.

✓ استخلاص مدى تأثير المحاسبة البنكية بالتعديلات على المعايير المحاسبة الدولية.

تقسيمات الدراسة

تم تقسيم الدراسة الى ثلاثة محاور أساسية، حيث يتناول كل محور عرض نظري مختصر وهم كالآتي:

✓ المحور الاول يتناول الجانب النظري للمحاسبة البنكية.

✓ المحور الثاني يتناول الجانب النظري للمعايير المحاسبية الدولية.

✓ المحور الثالث يتناول الجانب النظري للتعديلات على المعايير الدولية والانتقال من IAS 39 الى

IFRS 09 وأثرها على المحاسبة البنكية.

المحور الاول

1. المحاسبة البنكية :

محاسبة البنوك تمثل تطبيقًا مبدئيًا لمبادئ ومعايير المحاسبة المالية، وتتطلب معرفة شاملة بالأصول والمعايير المحاسبية المعترف بها. إنها مجال يستدعي فهمًا عميقًا للعمليات المصرفية المختلفة. تمامًا مثل أي قطاع اقتصادي آخر، كما تعتمد محاسبة البنوك على جمع البيانات وتحليلها واستخدامها لإعداد الحسابات وعرضها.

ونظرًا للحاجة إلى توحيد المعايير وضمان التزام البنوك بالقوانين والأنظمة، تم إنشاء البنوك المركزية. بحيث تتولى هذه المؤسسات مسؤولية الإشراف والرقابة على البنوك، وتوجيهها لخدمة مختلف الأنشطة الاقتصادية. كما تسهر البنوك المركزية على القيام بدور المراقب والمشرّف على سير أعمال البنوك وتطبيق المعايير المحاسبية بطريقة تضمن استقامة وشفافية النشاط المصرفي

1.1. تعريف المحاسبة البنكية:

تُعتبر محاسبة البنوك فنًا يستخدم لجمع وتوثيق العمليات اليومية في سجلات محاسبية بهدف تسهيل وتفسير مكونات الميزانية وجدول النتائج، هذا التوثيق يهدف إلى تبسيط فهم هذه المعلومات، وذلك بالأخص للموظفين والمستفيدين من البنك، من خلال تمثيلها بشكل رقمي، تتيح محاسبة البنوك إنشاء ارتباط فعال بين الأنشطة المصرفية والبيانات المحاسبية، مما يساهم في توضيح الصورة المالية للبنك وجعلها أكثر فهمًا (بوسماحة محمد، 2017، صفحة 739)

2.1. خصائص المحاسبة البنكية:

إن أي فرع من فروع المحاسبة يتميز بمجموعة فريدة من الخصائص التي تميزه عن الفروع الأخرى، وبالنظر إلى طبيعة المحاسبة البنكية كفرع متخصص، يتمتع بخصائص معينة نذكر منها: (بوسماحة محمد، 2017، صفحة 741)

- **التسجيل الفوري:** نظرًا للعلاقة المستمرة بين البنك وزبائنه، يجب تسجيل العمليات المالية فور حدوثها، ولا يمكن تأجيلها، مما يتطلب تسجيل البيانات بشكل دقيق وفعال في الوقت الفعلي.
- **الدور الحاسم للمحاسبة:** المحاسبة البنكية ليست مجرد وظيفة مساعدة بل هي جزء أساسي من أنشطة البنك. إنها ترتبط بوجود البنك بشكل أساسي من خلال تسجيل العمليات المالية في السجلات والدفاتر لحماية حقوق البنك وحقوق الأطراف الأخرى.
- **التركيز على التعامل المالي:** يكمن مجال العمل الأساسي للمحاسبة البنكية في التعامل مع الأموال التي يتلقاها البنك من العملاء على شكل حسابات جارية وودائع بأجل مختلفة، بالإضافة إلى أنواع أخرى من الأعمال المالية التي تشكل التزامات على البنك.
- **التنظيم القانوني:** نظرًا لتأثير النظام المصرفي على السياسة المالية العامة للدولة، فإنه يخضع لمجموعة من التشريعات واللوائح القانونية لتنظيم نشاطه.
- **الهيكل المترابط:** المحاسبة البنكية تعتمد على هيكل مترابط يشمل المجموعة المستندية، والسجلات، وقواعد الرقابة الداخلية كأجزاء أساسية لعملها

بالإضافة الى هذا هناك عدد من الخصائص الاخرى نلخصها فيما يلي: (فلوح

صافي، 1999، صفحة 31)

↔ المحاسبة في البنك ليست مجرد وظيفة مساعدة، بل هي جزء أساسي من نشاط البنك ذاته. تقوم المحاسبة بتسجيل القيود والعمليات المالية في السجلات والدفاتر، وذلك لضمان حفاظ حقوق البنك وحقوق الأطراف الأخرى

↔ نظرًا للعلاقة المستمرة بين البنك وعملائه، فإن التأخير في تسجيل العمليات المحاسبية غير مقبول، حيث يجب أن تتم هذه العمليات بفعالية وفي الوقت المناسب لضمان دقة البيانات المالية

↔ يعتمد النظام المحاسبي في البنك على مجموعة من العناصر المترابطة، بما في ذلك المجموعة المستديرة والسجلات وقواعد الرقابة الداخلية.

3.1. أهداف المحاسبة البنكية:

لا تعد المحاسبة البنكية هدفًا ذاتيًا بل هي أداة تستخدم لتحقيق مجموعة متنوعة من الأهداف، تتلخص هذه الأهداف في توفير البيانات والمعلومات المحاسبية للأطراف المعنية، والتي تحتاجها لأداء وظائفها الإدارية بفعالية. هذه الوظائف تتضمن التخطيط والرقابة وتقييم الأداء واتخاذ القرارات الاستراتيجية الملائمة، وبالتالي يمكن تلخيص دور المحاسبة في النظام البنكي بأنها تسهم في: (زهيري بشير ، 1986 ، صفحة 13):

↔ **تلبية احتياجات المودعين:** المحاسبة البنكية تلبي رغبة المودعين في الحصول دائمًا على كشوفات تبين حركة حساباتهم الحالية والمبالغ الموجودة لديهم.

↔ **تنظيم الوضع المالي للبنك:** البنوك تنشر بشكل دوري حالتها المالية لزبائنها بهدف توضيح وضعها المالي وتطور أعمالها. تلك الأوضاع تشكل موضوع دراسة عميقة من قبل الخبراء في مجال الأعمال والاقتصاد.

↔ الامتثال لمتطلبات السلطات النقدية: المحاسبة البنكية تشمل تقديم المعلومات المحاسبية بشكل دوري للسلطات النقدية، وذلك من خلال تقارير خاصة تُعد لهذا الغرض. هذا يساعد السلطات على مراقبة أعمال البنك بفعالية.

↔ تزويد إدارة البنك بالبيانات الدقيقة: المحاسبة البنكية تضمن توفير معلومات دقيقة ومحدثة بشكل دوري لإدارة البنك حول تطور حسابات البنك يوميًا، بما في ذلك الأرباح والخسائر. ولتحقيق هذه الأهداف، يتعين على البنوك أن تكون لديها نظم محاسبي سليم يعمل بكفاءة ويضمن دقة وواقعية توفير البيانات المحاسبية، هذه النظم تلعب دورًا أساسيًا في مساعدة البنوك على اتخاذ قرارات استراتيجية وتحسين أدائها بشكل مستدام.

4.1. مبادئ المحاسبة البنكية:

نظرا لتشعب عمليات المحاسبة البنكية على مجموعة من المبادئ والتي تتضمن تطبيقها بشكل سليم وفعال، تتلخص اهم هذه المبادئ في: (الريدي محمد علي، 2000، صفحة 28)

↔ المحاسبة على أساس الاستحقاق: يجب إعداد القوائم المالية بناءً على مبدأ الاستحقاق المحاسبي، حيث يتم الاعتراف بالعمليات والأحداث عندما تحدث، بغض النظر عن التحصيل أو السداد النقدي. هذا يساهم في تقديم صورة دقيقة للإيرادات والمصروفات لكل فترة مالية.

↔ فرض الاستمرارية: يتعين على الإدارة تقدير قدرتها على البقاء ككيان مستمر عند إعداد القوائم المالية. يجب أن تكون القوائم المالية معدة على أساس الاستمرارية ما لم تكن هناك نوايا ملموسة للتصفية أو التوقف عن التداول. يجب الإفصاح عن أي شكوك تؤثر على القدرة على البقاء.

↔ السياسات المحاسبية: يجب على الإدارة اختيار وتنفيذ السياسات المحاسبية بطريقة تتوافق مع معايير المحاسبة الدولية وتفسيرات اللجنة الدائمة. يجب أن تكون هذه السياسات معروفة وواضحة مستخدمى القوائم المالية.

↔ مبدأ ثبات العرض: يجب أن تبقى السياسات والقواعد المحاسبية ثابتة من سنة مالية إلى أخرى، وفي حالة تغيير أي منها يجب الإشارة إلى ذلك وتوضيح أثر هذا التغيير على القوائم المالية.

↩ القابلية للمقارنة: يجب توفير المعلومات المقارنة بالفترة السابقة في القوائم المالية، مما يساهم في فهم التغييرات والتطورات على مر الزمن. إذا تم تغيير الأرقام المقارنة، يجب أن يتم الإشارة إلى ذلك وشرح التأثيرات المتوقعة.

↩ مبدأ الحيطة والحذر: يجب مراعاة الحيطة والحذر في تقدير وتقديم المعلومات المحاسبية، وذلك خاصةً فيما يتعلق بالأموال ذات الشكوك مثل الديون المشكوك فيها والتقديرات العمرية للأصول والمطالبات والكفالات. يجب الإفصاح عن هذه الشكوك إذا كانت ذات تأثير كبير.

المحور الثاني

2. المعايير المحاسبية الدولية:

1.2. تعريف المعيار المحاسبي:

- ✓ يمكن تعريف المعايير المحاسبية على أنها مقياس متفق عليه يُستخدم في تطبيق مبادئ المحاسبة بشكل صحيح في سياق معين، وتعتبر أساسًا للتقييم والمقارنة بين البيانات المحاسبية. تُصنف المعايير عمومًا على أنها مجموعة من النماذج والإرشادات التي تُسهم في توجيه وتنظيم الممارسات العملية في مجال المحاسبة والتدقيق، وتُمكن من تحقيق أداء محاسبي دقيق وموثوق. يتميز استخدام المعايير بخصائص التوجيه والإرشاد التي تقدمها للمحاسبين (صبرينة ، 2018 ، صفحة 162)
- ✓ البيان المحاسبي هو تصريح كتابي يُصدر من قبل هيئة تنظيمية رسمية في المجال المحاسبي أو مهنية معترف بها. يتعلق هذا البيان بعناصر القوائم المالية أو نوع معين من العمليات أو الأحداث المتعلقة بالمركز المالي ونتائج الأعمال، ويحدد كيفية القياس أو العرض أو التصرف أو التوثيق المناسب لهذه العناصر أو العمليات (قمو ، 2021 ، صفحة 25)
- ✓ عرفته المنظمة العالمية ISO انه وثيقة أعدت باجماع، ومصادق عليها من قبل هيئة معترف بها، تعد لاستعمالات مشتركة ومتكررة أو خطوط عريضة أو مواصفات للأنشطة أو نتائجها لضمان مستوى تنظيم أمثل في سياق معين (صالح ، 2008، صفحة 58)

من خلال هذه التعاريف يمكن تصوير المعايير المحاسبية الدولية على أنها مجموعة من القواعد والأحكام والإرشادات الصادرة عن هيئات محاسبية مختصة وممثلة أساساً في مجلس المعايير المحاسبية الدولي (IASB). تهدف هذه المعايير إلى تعزيز كفاءة الأداء المالي والمحاسبي والسعي للحصول على اعتراف عالمي أوسع وأشمل لهذه المعايير في أكبر عدد ممكن من الدول والأسواق المالية.

2.2. مميزات المعايير المحاسبية الدولية:

تتمتع المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) بالعديد من الخصائص والمميزات الإيجابية التي أسهمت في قبولها واعتمادها على نطاق واسع في معظم دول العالم، و من أهم هذه الخصائص والمميزات نجد ما يلي: (الهدى ، 2020 ، صفحة 151)

↔ **لغة محاسبية مشتركة:** توفر المعايير لغة محاسبية مشتركة تلقى قبولاً على الصعيدين الوطني والدولي، مما يوحد الممارسات المحاسبية ويقلل من التناقضات بين أنظمة المحاسبة في مختلف دول العالم.

↔ **إعداد قوائم مالية مجمعة:** تسمح المعايير بإعداد قوائم مالية مجمعة للشركات متعددة الجنسيات التي تمتلك فروعاً في دول مختلفة، وذلك باستخدام تطبيقات محاسبية متنوعة.

↔ **القبول الدولي والاعتراف العالمي:** المعايير المحاسبية الدولية تغطي بالقبول الدولي، مما يعني أنها معترف بها ومقبولة على نطاق عالمي، وهذا يساهم في تعزيز الثقة في الأسواق المالية العالمية.

↔ **زيادة الثقة:** تساهم المعايير في زيادة ثقة المتعاملين في الأسواق المالية الدولية تجاه القوائم المالية، مما يشجع على التبادلات التجارية والاستثمارات الدولية، ويساهم في إرضاء المستثمرين.

↔ **تقديم الواقع الاقتصادي:** تمكن المعايير المحاسبية الدولية من تقديم صورة دقيقة للواقع الاقتصادي للمؤسسة، وذلك من خلال توفير نظرة اقتصادية ومالية على المؤسسة بدلاً من نظرة قانونية.

↔ **متوافقة مع التطورات الاقتصادية:** تتطور المعايير باستمرار لتكون متوافقة مع التغيرات والتطورات الاقتصادية العالمية.

وبالإضافة إلى ما تم ذكره أعلاه، تتميز المعايير المحاسبية الدولية ببعض الخصائص الإضافية وهي:
(عادل ، 2014 ، صفحة 36)

↔ **المرونة:** المعايير توفر مرونة للمؤسسات من خلال الخيارات والبدائل التي تحتويها، مما يسمح بتناسب تلك المعايير مع احتياجات متنوعة.

↔ **استقلالية المحاسبة:** المعايير تشجع على استقلالية المحاسبة عن البيئة القانونية والجبائية، مما يساهم في تقديم معلومات مالية أكثر شفافية وموضوعية.

↔ **تطبيق منذ نشأة المؤسسة:** المعايير يمكن تطبيقها كأنها موجودة منذ نشأة المؤسسة، مما يساعد في تقديم معلومات مالية دقيقة ومنتظمة منذ البداية.

هذه الخصائص والمميزات تجعل المعايير المحاسبية الدولية أداة هامة لتوحيد وتحسين جودة المعلومات المالية وتعزيز الثقة في الأسواق المالية العالمية.

3.2. أسباب اللجوء للمعايير المحاسبية الدولية:

إن ظهور المعايير المحاسبية الدولية جاء نتيجة الاختلافات الواضحة بين الدول فيما يتعلق بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والقانونية، والتي أدت إلى تباين في أنظمة المحاسبة وخاصة في تقديم القوائم المالية، لهذا السبب كان هناك حاجة ملحة إلى توحيد النظام المحاسبي على المستوى العالمي، بهدف توفير معايير محاسبية تلبي حاجات المستخدمين وتحمي حقوقهم دون المساس بالنزاهة المالية، وبغرض تحقيق مستوى موحد بين الدول ومعالجة الاختلافات المحاسبية. وقد أسهم مجلس المعايير المحاسبية في حل هذه الفروقات من خلال إصدار المعايير المحاسبية الدولية، والتي نشأت نتيجة البحوث والجهود المبذولة من قبل خبراء محاسبة. ومن بين الأسباب التي دفعت الدول لتبني هذه المعايير كانت: (صبرينة ، 2018 ، صفحة 162)

✓ حماية المستثمر المحلي من الممارسات المحاسبية غير السليمة للشركات الأجنبية الوافدة

✓ حماية المستثمر الأجنبي من الممارسات المحاسبية غير السليمة للشركات المحلية

- ✓ تطور الاسواق المالية العالمية وعولمة الاقتصاد ونموه
- ✓ تحرير التجارة الدولية والاستثمار الدولي المباشر
- ✓ تعاظم قوة الشركات متعددة الجنسيات بانتشارها الواسع عالميا
- ✓ اختلاف الدول في طرق المحاسبة وإعداد التقارير المالية
- ✓ ظهور مشاكل محاسبية معاصرة مثل المستويات المرتبطة بالمحاسبة عن التضخم، المحاسبة عن تأجيل الضرائب، على دخل الشركات، وكذلك ترجمة القوائم المالية للفروع الأجنبية
- ✓ تسهيل عملية صنع القرار من خلال توفير المعلومات من خلال هذه المعايير

4.2. أهمية المعايير المحاسبية الدولية:

تكمن أهمية المعايير المحاسبية الدولية في: (جعفري عمر ، 2017 ، صفحة 28)

1. خصائص المعلومة المالية:

- ✓ الشفافية
- ✓ الموضوعية
- ✓ الملائمة
- ✓ القابلية للمقارنة

2. أساسيات القياس المحاسبي:

- ✓ القياس بالتكلفة التاريخية
- ✓ القياس بالقيمة العادلة

المحور الثالث:

3. أهم التعديلات في المعيار IAS 39 و التحول الى المعيار IFRS 09 و أثره على المحاسبة البنكية:

كانت الأزمة المالية العالمية في عام 2008 والجدل الناشئ عنها بشأن مبدأ القيمة العادلة والانتقادات الموجهة

للمعيار المحاسبي الدولي (IAS 39) هما العوامل الرئيسية التي دفعت مجلس المعايير المحاسبية الدولية نحو اتخاذ خطوات نحو إصدار معيار التقارير المالية الدولي. (شيخى ، الرجا ، 2016 ، صفحة 15)

وقد أصدر مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) عددًا من المعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ المالي، وكان آخرها معيار الإبلاغ المالي الدولي 9 IFRS، الذي يتعامل مع تصنيف وقياس الأدوات المالية، ويهدف إلى تعزيز فهم المستخدمين وقدرتهم على فهم عمليات إعداد التقارير المالية المتعلقة بالأدوات المالية. يهدف المعيار أيضًا إلى تقليل التعقيد والتنوع في تصنيف الأصول المالية من خلال تطبيق منهج انخفاض القيمة الواحدة بدلاً من الأساليب المتعددة للتصنيف في المعيار الدولي رقم 39 IAS. تم نشر المعيار الدولي للتقارير المالية 9 لأول مرة في 12 نوفمبر 2009 من قبل مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB)، وينظر إليه كإطار لتصنيف وقياس الأصول المالية. 39 IAS (سقف الحيط ، شبيطة ، 2017 ، صفحة 725)

1.3. مجال المعيار الدولي للتقارير المالية 09 IFRS

يرتكز هذا المعيار الجديد على ثلاث مجالات هي: (said bensaida , 2018 , page555-556)

- ↔ **انخفاض القيمة:** يتناول الجزء الثاني من إصلاح المعيار الدولي للتقارير المالية 9 كيفية التعامل مع انخفاض قيمة أدوات مخاطر الائتمان، ويمثل هذا الجزء تغييرًا جوهريًا في منهجية الاعتراف بانخفاض القيمة مقارنة بالمنهجية السابقة للاستهلاك الحالي.
- ↔ **محاسبة التحوط:** الجزء الأخير من إصلاح المعيار الدولي للتقارير المالية 9 يتعامل مع محاسبة التحوط ويقدم نهجًا مبسطًا لتقديم المعلومات المالية المتعلقة بأدوات التحوط. الهدف من هذا الجزء هو عرض تأثير أنشطة إدارة المخاطر الناجمة عن أدوات التحوط على النتائج الصافية
- ↔ **التصنيف والتقييم:** يحتوي هذا الجزء على أسس جديدة للاعتراف بالأدوات المالية وقياسها بشكل مختلف عن الأسس التي كانت معمولًا بها سابقًا والتي تنص عليها معيار المحاسبة الدولي 39 حاليًا.

و يمكن تلخيص المراحل الثلاث من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم في الشكل ادناه:

الشكل رقم 1 : مجالات معايير الدولية للتقارير المالية رقم 9



3. أسباب تعديل المعيار الدولي IAS 39 و اصدار المعيار IFRS 09

المعيار IAS 09 على غرار باقي المعايير المحاسبية الدولية الأخرى تعرض للعديد من الانتقادات خاصة بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، ما أدى بمجلس معايير المحاسبية الدولية الى اصدار معيار جديد للإبلاغ المالي IFRS 09 ليحل محل المعيار المحاسبي السابق ويعالج كافة النقائص المسجلة فيه

3.3. أهداف تعديل المعيار الدولي IAS 39 و اصدار المعيار IFRS 09

يكمن الهدف من التعديل في ما يلي: (شهادة ، 2011 ، صفحة 9)

- ✓ الغاء الاعتراف
- ✓ كيف يتم تقييم الانخفاض في القيمة وتحديد القيمة العادلة
- ✓ توضيح بعض جوانب محاسبة التحوط

4.3. أهم التعديلات التي جاء بها IFRS 09

من خلال الجدول الموالي سنوضح أهم التعديلات التي جاء بها IFRS 09 بالمقارنة مع IAS 39

الجدول رقم 1 : أهم التعديلات التي جاء بها IFRS 09 بالمقارنة مع IAS 39 فيما يخص التصنيف والقياس

المعيار المحاسبي الدولي (IAS 39)	المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 09)
-تطلب هذا المعيار تصنيف الأصول المالية ضمن واحدة من أربعة فئات لكل منها معايير تصنيف ومتطلبات قياس مختلفة تجمع معايير التصنيف بين طبيعة الأداة مختلفة خاصة وطريقة استخدامها ونية الإدارة. -ويتضمن هذا المعيار قواعد مشوهة تجبر الشركة على إعادة التصنيف بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، لجميع الأصول المالية المحتفظ حتى تاريخ الاستحقاق، إذ تم بيع جزء غير بسيط منها قبل تاريخ استحقاقها	-تصنف الأصول ضمن فئتي قياس ويستند التصنيف إلى الطريقة التي يتم فيها إدارة الأداة نموذج عمل الشركة بالإضافة إلى شروط التدفق النقدي التعاقدية المتعلقة بها. -تحدد الفئة التي يتم تصنيف الأصول ضمنها فيما إذا كان يتم قياسها بصورة مستمرة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة.

المصدر: المنتدى المالي والمحاسبي العربي "قرارات قمة العشرين: استحقاقاتها المالية والاقتصادية والمحاسبية

وقياس الأصول المالية، ص 12 موجود على الموقع الإلكتروني

www.tagvaluation.com/financial_classification.ppt تاريخ الإطلاع

28/06/2024

من خلال الجدول نلاحظ أن عملية إعادة تصنيف الأصول المالية حسب المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 09 جد محدود على غرار المعيار المحاسبي الدولي IAS 39 ، حيث يضع المعيار كمبدأ وحيد فقط لإعادة تصنيف الأصول المالية و هو التغيير الذي يلحق على سياسة تسير محفظة الأدوات المالية.

الجدول رقم 2 : أهم التعديلات التي جاء بها IFRS 09 بالمقارنة مع IAS 39 فيما يخص خسارة تدني القيمة

المعيار المحاسبي الدولي (IAS 39)	المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 09)
يتطلب معيار تقييم خسارة التدني في قيمة المالية الوحيدة التي تخضع لخسارة تدني القيمة الأصول المالية التي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وخسارة التدني في قيمة فتي الأصول المالية التي تم قياسها بالتكلفة المطفأة	نتيجة لنموذج التصنيف الجديد، فإن الأصول المالية الوحيدة التي تخضع لخسارة تدني القيمة هي الأدوات التي تم قياسها بالتكلفة المطفأة

المصدر: المنتدى المالي والمحاسبي العربي، "مرجع سابق، ص 14.

الجدول رقم 3: أهم التعديلات التي جاء بها IFRS 09 بالمقارنة مع IAS 39 فيما يخص المشتقات الضمنية

المعيار المحاسبي الدولي (IAS 39)	المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS09)
-إنه للعقد المركب (وهو عقد أساسي غير متسق يشتمل على مشتقة ضمنية) متطلبات مختلفة. حيث يتم قياس العقود المركبة بعدة طرق: -البعض بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. -فصل البعض إلى جزأين يقاس أحدهما (المشتقة الضمنية) بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، ويتم قياس الجزء الآخر (عقد أساسي غير مشتق) بالتكلفة المطفأة أو كعقد تنفيذ باستخدام محاسبة الاستحقاق.	-ينطبق هذا المعيار على العقد المختلط إذا كان العقد الأساسي أصل مالي: -لا يمكن فصل العقد المختلط عندما يكون العقد الأساسي عبارة عن أصل مالي. -يتم تصنيف هذه العقود بمجمليها وفقا للمعايير تصنيف الأصول المالية الأخرى. -لا توجد أي تغيير في طريقة المحاسبة عن العقود المختلطة إذا كان العقد الأساسي عبارة عن التزام مالي أو بند غير مالي...

	- فئة ثلاثة يتم المحاسبة عنها إما كعقد واحد أو على أساس التقسيم إلى جزأين وفق لاختبار الإدارة
--	--

المصدر: المنتدى المالي والمحاسبي العربي، "مرجع سابق، ص 13

5.3. تأثير المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 09 على المحاسبة البنكية

إن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 09 يشير إلى مكون الاهلاك المحدد مسبقاً، حيث ينظم هذا الجزء من المعيار قواعد حساب الاحتياطات التي تسمح بتحسين تغطية مخاطر الائتمان بشكل أفضل من المعيار الدولي للمحاسبة 39. يُحسب الاحتياط عند اثبات المخاطر وفقاً للقواعد التالية: (بوعبانة ، حسياني ، 2020،صفحة 60)

⇨ تصنف الأصول القائمة التي تكون جيدة أو التي لا تظهر أي تدهور كبير في مخاطر الائتمان منذ دخولها في الميزانية العمومية في فئة تُسمى المرحلة 1. بالنسبة لهذه المبالغ المعلقة، يُحسب الاحتياط لمدة 12 شهراً لتغطية الخسائر المحتملة المرتبطة بالتخلف عن السداد.

⇨ قد يحدث التخلف عن السداد في غضون 12 شهراً من تاريخ مراقبة هذه المبالغ غير المسددة. تُصنف القروض غير المسددة ذات التدهور الكبير في مخاطر الائتمان منذ دخولها في الميزانية العمومية في فئة تُسمى المرحلة 2. بالنسبة لهذه الاستحقاقات، يُحسب الاحتياط عند الاستحقاق لتغطية الخسائر المحتملة المرتبطة بأي عيوب قد تحدث حتى في تاريخ انتهاء الصلاحية التعاقدية لهذه المبالغ غير المسددة.

⇨ القروض غير المسددة المستحقة في المرحلة الثالثة تُصنف هناك، ويُحسب الاحتياطات لهذه الاستحقاقات وفقاً للمبادئ نفسها المعمول بها في معيار المحاسبة الدولي 39.

6.3. التأثير على النموذج البنكي

ضرورة تمويل جزء من كل قرض بشكل منهجي وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 تترتب عليها زيادة في الاحتياطات المسجلة في البيانات المالية للبنوك. وهذا، بالتأكيد، ينجم عنه انخفاض في الأرباح المحاسبية للبنوك. وعلى هذا النحو، يتبلور الأمر بشكل غير مباشر في زيادة الحاجة إلى رأس المال لضمان الاستقرار المالي للبنوك. في الواقع، كلما ازدادت نسبة رأس المال مقارنة بالالتزامات الأخرى، بما في ذلك الاحتياطات، كلما كان البنك أكثر قدرة على التصدي لمخاطر استثنائية على المدى المتوسط أو الطويل (بوعبانه ، حسياني ، 2020 ، صفحة 60)

يتعين على البنوك أن تكيف نموذج أعمالها لمواجهة تأثير المعيار الدولي للتقارير المالية 9 على مستوى الأحكام بواسطة:

↩ زيادة الهوامش كوسيلة لتعويض الزيادة في الاحتياطات التي تؤثر على الأرباح وبالتالي زيادة في الأسعار التي يفرضها البنك على عملائه.

↩ تجريب مختلف العوامل التي تشكل نسبة الملاءمة المالية بهدف تجنب تعريض القوة المالية للبنوك للمخاطر.

↩ تكيف توزيع محافظ الاستثمار لديهم مع تزايد الطلب المتوقع على منتجات ذات أجل طويل مثل القروض العقارية أو قروض الاستثمار طويلة الأجل.

بالنظر إلى هذه الاستجابات المتوقعة، يصبح من الضروري للبنوك تكيف أعمالها واستراتيجياتها للتعامل مع تأثيرات المعيار الدولي للتقارير المالية 9 على البيانات المالية والعمليات المصرفية.

7.3. التأثير على ادارة المخاطر

حسب احكام المعايير الدولية للابلاغ المالي 9 يستلزم التنسيق بين المفاهيم الأساسية لإدارة المخاطر وقسم المالية. قبل صدور المعيار الدولي للتقارير المالية 9، كان بإمكان هاتين الإدارتين استخدام مصادر بيانات

متباينة، مما أدى في كثير من الأحيان إلى تضارب في الإفصاحات الصادرة عن إدارة المخاطر وإدارة المالية. ومع المعيار الدولي للتقارير المالية 9، يتطلب ضرورة توحيد البيانات المستخدمة لحساب الاحكام.

إن إقامة نظام معلومات مشترك بين قسم المالية وإدارة المخاطر تعد واحدة من الحلول المتاحة لتفادي هذه الفجوات في إعداد التقارير المالية. يوصي المعيار الدولي للتقارير المالية 9 بضرورة تنسيق مفهوم تقدير المخاطر بشكل منهجي وفقاً لمعايير التشغيل المشتركة بين هاتين الإدارتين. هذا يضمن التنسيق والاتساق بين إدارة المخاطر وإدارة المالية فيما يتعلق بمفاهيم الخطر والتدهور في البيانات المالية (بوعبانه ، حسباني ، 2020 ، صفحة 61)

الخاتمة

على إثر تناولنا لهذه الدراسة، فإن استعراضنا لمفهوم المحاسبة البنكية والمعايير المحاسبية الدولية، وعلاقتها المتبادلة. كما قدمنا أيضاً أهم التعديلات التي أُجريت على المعايير الدولية وتأثيراتها على المحاسبة البنكية. يُذكر أن المعيار الدولي رقم 39 واجه العديد من الانتقادات، خصوصاً بعد الأزمة المالية العالمية في عام 2008، مما دفع مجلس المعايير المحاسبية الدولية إلى إصدار المعيار الجديد، IFRS 9، ليحل محل المعيار القديم ويعالج المشكلات التي واجهها.

وعلى إثر ذلك نقدم النتائج التالية:

✓ إن عملية إعادة تصنيف الأصول المالية وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 محدودة إلى حد كبير مشابهة للمعيار المحاسبي الدولي IAS 39، إلا أن المعيار الجديد قام بتحقيق تقدم كبير باتجاه توحيد المفاهيم والفهم المشترك بين المحاسبة والإدارة بشأن موضوع التحوط، الذي يعد مهماً بشكل استثنائي في القطاع المصرفي.

✓ من المهم أن نشير إلى أن التعديلات المختلفة التي جرت على المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 وإصدار IFRS 9 يُعتبران خطوة إيجابية نحو معالجة النقائص والتعقيدات التي كانت موجودة في

معالجة الأدوات المالية، هذا الأمر أدى إلى زيادة مستوى الشفافية والإفصاح في البيانات المالية للبنوك.

✓ يُشير المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 09 إلى ثلاثة عناصر رئيسية وهي تقييم الأصول والالتزامات المالية، التكلفة المهتلكة، ومحاسبة التحوط، وهذه العناصر تعكس التغييرات الأساسية التي جرت في البيئة المحاسبية الدولية.

المراجع

- ↔ بوسماحة محمد، 2017، المحاسبة البنكية في الجزائر (دراسة نظرية)، مجلة دراسات في الاقتصاد و التجارة المالية، المجلد 6 العدد 02.
- ↔ بوسماحة محمد، المراجعة المحاسبية المصرفية و المالية في إطار المعايير و المتغيرات الدولية، اطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية التسيير و العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2016
- ↔ زهير بشيري، 1986، محاسبة المصارف من الناحيتين العلمية و العملية، مطبعة طربين، دمشق
- ↔ المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية، منشورات الجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 1999، صفحة 73
- ↔ الهدى، 2020، التكامل بين المعايير المحاسبية الدولية و معايير التدقيق الدولية - دراسة تحليلية نظرية - مجلة الافاق للدراسات الاقتصادية العدد 02 المجلد 05
- ↔ سليمة، م. أ، 2016، دراسة مقارنة لمعايير المحاسبة الاسلامية مع المعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، مجلة المحاسبة، العدد 45
- ↔ صالح، ح، 2018، التوجه الجديد نحو معايير الابلاغ المالي، اطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3
- ↔ قمو، ا، 2021، المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام كضرورة لتوحيد ممارسات المحاسبة العمومية و حماية المال العام، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية و المالية، المجلد 07 العدد 02
- ↔ صبرينة، ش، (2018) التحفظ المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، المجلد 18 العدد 01

- ⇨ جعفري عمر ، 2017 ، دور معايير التقارير المالية الدولية IAS/IFRS في الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ، مجلة المشكاة ، العدد 04
- ⇨ بوعبانة فتحية، حسياني عبد الحميد ، 2020 ، المحاسبة البنكية و مدى تأثيرها بالتعديلات على معايير المحاسبة الدولية و معايير التقارير المالية الدولية (IAS/IFRS دراسة تأثير التحول من المعيار IAS 39 الى المعيار IFRS 09 ، المجلة الجزائرية للعلوم و السياسات الاقتصادية ، المجلد 11
- ⇨ فلوح صافي ، 1999 ، محاسبة المنشآت المالية ، منشورات جامعة دمشق ، الطبعة الثامنة ، دمشق
- ⇨ الريدي محمد علي ، 2000 ، المحاسبة في البنوك التقليدية و الاسلامية ، دار الفكر المعاصر ، صنعاء
- ⇨ فراس اسماعيل مسعود سقف الحيط ، محمد فوزي شاكر شبيطة ، أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم IFRS 09 في جودة مخرجات النظام المحاسبي لشركات التأمين في الأردن ، مجلة الزرقاء للبحوث و الدراسات الانسانية ، المجلد 17 ، العدد 03
- ⇨ حسين خليل شحادة ، 2011 ، معايير المحاسبة الدولية : الادوات المالية ، كلية الادارة و الاقتصاد ، الأكاديمية العربية في الدنمارك ، موجود على الموقع الالكتروني <https://ao-academy.org/library.html>
- ⇨ المنتدى المالي و المحاسبي العربي ، قرارات قمة العشرين : استحقاقاتها المالية و الاقتصادية و المحاسبية و قياس الأصول المالية ،
- ⇨ الهدي، ب.ن ، 2020 ، التكامل بين المعايير المحاسبية الدولية و معايير التدقيق الدولية - دراسة تحليلية - مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية ، العدد 02 المجلد 05
- ⇨ عادل.ب ، 2014، دور المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومة المالية ، مذكرة ماجستير، تخصص ادارة مالية ، كلية العلوم الاقتصادية التسيير و العلوم التجارية ، جامعة قسنطينة 2 ، الجزائر

- ⇨ Lotfi said , salma bensaïda , 2018 , mesure des impacts de la norme IFRS 9 sur le risque de crédit bancaire , revue du control de la comptabilité et de l'audit
- ⇨ Julien LE PARCO, 2012 « Analyse critique de la transition vers la norme IFRS 9: étude anticipée de ses impacts sur le secteur bancaire et des enjeux de ses développements ultérieurs », Mémoire de Master, Université Paris Dauphine,